

جامعة شعيب الدكالي
مجلس الجامعة

تقرير اجتماع مجلس الجامعة المنعقد بتاريخ 28 دجنبر 2010

تنمة لاجتماع 22 دجنبر 2010

عقد مجلس الجامعة بتاريخ 28 دجنبر 2010 على الساعة الثالثة بعد الزوال اجتماعاً تكميلياً لاجتماع يوم 22 دجنبر 2010 بقاعة عبد الكبير الخطيبي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، وقد حضر هذا الاجتماع السيدات والسادة الأعضاء المدرجة أسماؤهم فى لائحة الحضور المرفقة.

افتتح السيد الرئيس هذا الاجتماع بالتذكير بنقاط جدول الأعمال و التى جاءت كالتالى:

✓ مشروع ميزانية سنة 2011،

✓ مختلفات.

قبل التطرق لهذه النقاط، ذكّر السيد الرئيس أن مصادقة المجلس فى الاجتماع السابق على إحداث شعبة الاتصالات (Télécommunications) فى المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية كانت مشروطة بتوصله بوثيقة أو بطاقة تقنية تبيّن الهدف من مشروع إحداث هذه الشعبة بالإضافة إلى إبراز الموارد البشرية والمادية كالمعدات العلمية المرصودة لها، مع التركيز على الشراكات التى أبرمتها المدرسة مع محيطها الخارجى. وبالفعل فقد توصل أعضاء المجلس بهذه الوثيقة وتمّت المصادقة على إحداث هذه الشعبة من طرف المجلس.

مشروع ميزانية سنة 2011

بعد تذكير السيد الرئيس بالعرض المقدم من طرف السيد نائب الرئيس المكلف بالشؤون البيداغوجية حول مشروع ميزانية سنة 2011 في اجتماع المجلس السابق (22 دجنبر)، والذي أبرز خلاله مشروع الميزانية المتعلقة بالتسيير والاستثمار والبرنامج الاستعجالي. تم فتح باب النقاش، حيث ركزت تدخلات السادة الأعضاء على ما يلي :

- التساؤل عن النقص الحاصل في مشروع ميزانية 2011 مقارنة مع ميزانية 2010.
- التأكيد على ضرورة مناقشة مشروع الميزانية من طرف المجلس في دورتين للوقوف على حيثيات ميزانية السنة الماضية وإبراز نقط الضعف والقوة.
- ضرورة توفر أعضاء المجلس على حصيلة التسيير المالي لسنة 2010 للحصول على رؤية موضوعية عن وتيرة صرف الميزانية.
- التفاوت الموجود في بعض بنود مشروع ميزانية 2011 المتعلقة بالمؤسسات التابعة للجامعة، (بند التعويضات عن التعاقد، والتعويضات عن التنقلات داخل الوطن...).
- ضرورة إخبار السادة الأساتذة في جميع المؤسسات الجامعية بمحتوى ومضمون ميزانية رئاسة الجامعة والمؤسسات.
- التساؤل عن مدى وفاء الدولة بالتزاماتها في إطار سياسة التعليم وخصوصا في إطار البرنامج الاستعجالي.
- طرح مسألة تحسين الحكامة وتدبير الجامعة، والاقتصاد في صرف بعض بنود الميزانية.
- عدم توفر السادة أعضاء المجلس على تقارير السيد المراقب المالي حول التسيير الإداري والمالي للجامعة.
- التساؤل عن الغلاف المالي المرصود للتعويضات عن المسؤولية.

- عدم توزيع ميزانية البحث العلمى.
- التساؤل عن الكيفية التى يتم بها توزيع الميزانية.
- ضعف الميزانية المخصصة لمشروع إحداث نادى الجامعة والاستفسار عن طريقة توزيع مساهمة المؤسسات.
- ضعف الميزانية المرصودة للطلبة.
- ضرورة عدم الاقتصار فى مناقشة مشروع الميزانية على طريقة سؤال وجواب، ولزوم الرفع من مستوى النقاش ليرتكز على ما هو أساسى فى سياسة واستراتيجية الجامعة المتعلقة بالجانب البيداغوجى والبحث العلمى...
- طرح مشكل الميزانية المشتركة التى تُدبر من طرف رئاسة الجامعة، ومدى قرب الميزانية من المؤسسات.
- التساؤل عن جدوى رصد ميزانية تتعلق بمشروع خلق المدرسة العليا للتكنولوجيا (EST) بمدينة سيدي بنور.
- ضرورة توفير الوثائق اللازمة قبل انعقاد اجتماع المجلس بخمسة عشر يوماً.
- وجود ارتفاع فى ميزانية بعض البنود : (التعاقد والساعات الإضافية والإيواء والإطعام والحفلات...)
- طرح مسألة التحويلات فى الميزانية وضرورة إخبار المجلس.
- إثارة قضية التأخر الحاصل فى صرف ميزانية بعض البنود، وكذلك العراقيل التى تعرفها رئاسة الجامعة ومؤسساتها على هذا المستوى.
- ضرورة توفر رئاسة الجامعة على مراجع وكتب ومكتبة خاصة بها بالإضافة إلى الحاجة الملحة لسيارة المصلحة.

➤ التساؤل عن مضمون رسالة وزارة التربية الوطنية والتعليم العالى والبحث العلمى المتعلقة بإعادة توزيع الميزانية، ومدى تفسير النقص الحاصل فى مشروع الميزانية.

➤ طرح مشكلة البحث العلمى فى كلية العلوم.

➤ تمكين جميع مكونات الجامعة المهتمة بالشأن الجامعى، وأهمية التوفر على المعلومات الأساسية لتساهم فى حسن التسيير.

➤ عائدات التكوين المستمر ومدى إسهام هذه العائدات فى دعم التكوينات الأساسية.

➤ ضرورة فتح تخصصات جديدة فى المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية لفتح مجال واسع أمام الطلبة من أجل التخصص.

➤ مدى اهتمام وحضور الأعضاء فى اللجن المنبثقة عن مجلس الجامعة.

وفى معرض الرد على هذه التساؤلات والملاحظات تدخل السادة مسؤولو الجامعة والمؤسسات التابعة لها تباعاً، فأكد السيد الرئيس بخصوص النقطة المتعلقة بالنقص الحاصل فى مشروع الميزانية، أن هذا التخفيض قد شمل مختلف الجامعات المغربية، وهو قرار اتخذته وزارة الاقتصاد والمالية نظراً لمجموعة من الإكراهات، بالإضافة إلى مؤاخذات الوزارة على وجود مبالغ مالية مهمة غير مصروفة. فيما يتعلق بالحصيلة المالية لسنة 2010، أشار السيد الرئيس إلى أنه سيتم تقديم هذه الحصيلة للدراسة والمصادقة عليها من طرف المجلس فى غضون نهاية شهر يناير أو بداية شهر فبراير 2011، وأن التأخير فى إعداد الحصيلة راجع بالأساس لضغط وتيرة العمل فى رئاسة الجامعة ومؤسساتها. وأكد كذلك أن الميزانية قبل عرضها على أنظار المجلس يتم توزيعها على مستوى مجلس التدبير، ثم دراستها والمصادقة عليها فيما بعد من طرف مجالس المؤسسات، وبناءً عليه فإن إعداد الميزانية يتم فى شفافية تامة.

من ناحية أخرى وبخصوص النقطة المتعلقة بتقارير المراقب المالي، أكد السيد الرئيس أنه لم يتوصل إلى حد الآن بهذه التقارير، لكنه طمأن المجلس أنه عند إعدادها سيعرضها على أنظاره لمناقشتها في إحدى اجتماعاته القادمة.

بعد ذلك تناول الكلمة السيد رئيس لجنة البحث العلمي مشيراً إلى أن توزيع ميزانية البحث العلمي على المؤسسات لم يتم بعد، ومؤكداً أن اللجنة ستجتمع لاحقاً لهذه الغاية.

كما تدخل السادة رؤساء المؤسسات للإجابة عن بعض التساؤلات بخصوص توزيع الميزانية وتفسير بعض بنودها. وأكدوا كذلك على المقاربة الجديدة التي جاء بها البرنامج الاستعجالي حيث ركز على مفهوم العقدة المبرمة بين الجامعة ووزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي مما يستدعى تقييم المرحلة السابقة والاستعداد للمراحل الموالية. كما أكدوا أيضاً على ضرورة التسريع في وتيرة صرف الميزانية وتطوير المردودية.

وبخصوص قيمة النقاش ثمن السيد الرئيس المجهود المبذول من طرف أعضاء المجلس في هذا الاجتماع. وأكد أن الاهتمام سينصب على البحث عن موارد ذاتية للجامعة للقيام بمهامها على النحو المطلوب.

أما فيما يتعلق بالتسيير فقد أضاف السيد الرئيس أن هناك ميزانية مشتركة تُدبر على مستوى رئاسة الجامعة، مؤكداً على أن هذه الأخيرة هي رهن خدمة المؤسسات التابعة لها، وأنه قام بتفويض جزء كبير من الميزانية إلى المؤسسات.

وفيما يخص مشروع نادي الجامعة فقد وضّح السيد الرئيس أنه بطلب من المكتب الجهوي لنقابة التعليم العالي تم تخصيص -وبمساهمة من ميزانية المؤسسات- ميزانية أولية قصد تهيئة النادي، وهي بمثابة انطلاقة، بحيث سيتم البحث عن موارد مالية أخرى، وفي هذا الصدد، أضاف السيد

الرئيس، أنه قام بمراسلة مؤسسة محمد السادس للتربية والتكوين بغرض المساهمة فى إنجاز هذا المشروع.

وبخصوص المدرسة العليا للتكنولوجيا (EST) بسيدى بنور، أكد السيد الرئيس أن هذا المشروع قُدم فى إطار البرنامج الاستعجالى وأنه تم الاتفاق مع بلدية سيدى بنور التى ستتكفل بتوفير الأرض والبنية، فيما تلتزم الجامعة بتوفير الموارد البشرية والمعدات. وأن هذا المشروع مبرمج فى سنة 2012 ويتطلب من الوزارة الوصية إعداد نص قانونى للمؤسسة.

وبخصوص مدى توجيه الميزانية لخدمة الطالب، أكد السيد الرئيس أن الميزانية موجهة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لصاح الطالب، وأشار فى السياق ذاته أن مؤسسة كفالة الطالب تشتغل لخدمة الطالب المتميز والمحتاج وتقوم بمهام اجتماعية.

كما أضاف السيد الرئيس أن الأهتمام يجب أن ينصب على رصد الخطوط الأساسية المتعلقة بالتكوينات وبالبحث العلمى والتدبير الجيد.

فيما يتعلق بالتكوينات أشار السيد الرئيس إلى ضرورة مواكبة المشاريع الكبرى واحتضان الجامعة من طرف محيطها بما يعنى المساهمة فى الميزانية. وبالنظر إلى ضعف ميزانية الجامعة ينبغى -حسب السيد الرئيس- أن يساهم كل من الجهة والإقليم فى توفير موارد مالية جديدة. كما أكد على أهمية البحث العلمى الذى يجب أن ينصب على البحث والتنمية (R&D) فى إطار مختبرات البحث. وفى هذا السياق أشار السيد الرئيس إلى أهمية تقارير المختبرات حول أنشطتها للمساهمة فى إعداد حصيلة البحث العلمى على مستوى الجامعة.

وعلاقةً بمسألة التدبير ركز السيد الرئيس على أهمية الهيكلة الإدارية سواء على مستوى الرئاسة أو المؤسسات، مضيفاً أن المشاكل الأساسية فى التدبير المالى ترجع إلى تعقد المساطر، لذا وجب البحث عن حلول ناجعة. وللتدقيق فى الجوانب التقنية أكد على ضرورة إحداث لجان تقنية للتدقيق.

بخصوص ضرورة توفر السادة أعضاء المجلس على الوثائق قبل خمسة عشر يوماً من انعقاد الاجتماع، أشار السيد الرئيس إلى صعوبة الالتزام بهذه المدة لأن الميزانية تمر عبر المؤسسات. وأكد كذلك بخصوص الكتب والمراجع على إعطاء الأولوية للمؤسسات. وأشار السيد الرئيس بخصوص الإستراتيجية الواجب إتباعها للرفع من معدلات صرف الميزانية إلى أنه تم رصد بعض معالمها فى إطار مجلس رؤساء الجامعات مؤكداً أن استقلالية الجامعة على المستويين الإدارى والمالى تفرض أن تكون مراقبة مصالح وزارة الاقتصاد والمالية مراقبة بعدية.

مختلفات:

تضمنت هذه الفقرة نقطتان وهما :

✓ عدم حضور بعض السادة الأعضاء لاجتماعات مجلس الجامعة واللجن المنبثقة عنه :

فيما يتعلق بهذه النقطة أكد السيد الرئيس أن حضور بعض أعضاء مجلس الجامعة يعانى من إشكال، وخصوصاً ممثلى القطاع الخارجى والذين هم بمثابة أعضاء بحكم القانون. وذكر السيد الرئيس أن الهدف المتوخى والبعيد المدى هو احتضان الجامعة من طرف الجهة والإقليم، لذلك يجب التأكيد على حضور الأعضاء الخارجيين لاجتماعات المجلس عبر تحسيسهم بأهمية هذا الحضور. وأن يرفع المجلس بدوره من مستوى النقاش، وأن يتم العمل التقنى عن طريق اللجن. واقترح السيد الرئيس فى هذا الصدد صياغة رسالة باسم الجامعة تُوجه للأعضاء الخارجيين وتؤكد على دورهم فى تنمية الجامعة.

بعد ذلك ناقش أعضاء المجلس هذه النقطة وتم الاتفاق على تبنى قرار يبحث الأعضاء الخارجيين على أهمية حضورهم فى اجتماعات مجلس الجامعة.

وفى ما يخص غياب بعض الأعضاء المنتخبين وخصوصاً فى اللجن المنبثقة عن مجلس الجامعة

قرر المجلس رفع توصية لتعديل النظام الداخلى لمجلس الجامعة.

✓ وثيقة تتعلق بالهيكلية الإدارية للجامعة كانت موجودة فى الموقع الالكترونى للجامعة :

اقترح أحد أعضاء المجلس إدراج مناقشة هذه الوثيقة، وهى تتعلق بالهيكلية الإدارية للجامعة
الموضوعة فى ملف الترشيح لرئاسة الجامعة الذى نشر على موقع الالكترونى للجامعة.
وفى هذا الإطار أكد السيد نائب الرئيس المكلف بالشؤون البيداغوجية وجود هذه الوثيقة فى
الموقع الالكترونى للجامعة. كما تدخل السيد الرئيس مشيراً إلى أنه لا وجود لهيكلية رسمية للجامعة
وأن هذه الوثيقة تبرز السير الحالى لرئاسة الجامعة. والتزم السيد الرئيس بلقاء المكتب الجهوى لنقابة
التعليم العالى لصياغة مشروع الهيكلية الإدارية للجامعة انطلاقاً من المشروع المنبثق من الوزارة
الوصية مع الأخذ بعين الاعتبار اقتراح المؤسسات.
وفى ختام هذا الاجتماع نوّه السيد الرئيس بالمستوى العالى للنقاش الذى ساهم به السادة أعضاء
المجلس وركز على ضرورة تتبع قرارات المجلس.
وعلى إثر ذلك رفع الاجتماع على الساعة الثامنة مساءً.

❖ القرارات المتخذة في هذا الاجتماع :

- المصادقة على إحداث شعبة الاتصالات بالمدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية.
- المصادقة بأغلبية الحاضرين على مشروع ميزانية 2011 مع التحفظ على بعض البنود من طرف الأستاذ عبد الحق غريب وامتناع الأستاذ عبد العزيز الخوخ عن التصويت .
- حث الأعضاء الخارجيين على أهمية الحضور في اجتماعات مجلس الجامعة.
- رفع توصية لتعديل النظام الداخلي لمجلس الجامعة لضبط غياب الأعضاء المنتخبين.

المقرران
مصطفى بنمهان
أحمد موسى